

مقدمة

ان التطورات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، التي عرفها العالم خلال العشريتين الأخيرتين و ما أنجر عنها من هزات اقتصادية و اجتماعية ، دفعت معظم بلدان العالم لمراجعة نمط تسيير شؤونها الاقتصادية و الاجتماعية وفق متطلبات المرحلة و استجابة للمتطلبات السياسية و الاجتماعية المتزايدة من قبل المواطنين، وكذا التشغيل و تحسين المحيط المعيشي و الرفاهية الاجتماعية، و هو الأمر الذي انعكس على إعادة النظر في دور الدولة و مؤسساتها الاقتصادية بغية مواكبة التحولات العالمية التي أثرت في تنمية اقتصاديات تلك الدول ، الأمر الذي لم تستثنى منه معظم دول العالم العربي، و الذي دفع هذه البلدان إلى إدخال إصلاحات جذرية و عميقة لمواجهة التحديات المختلفة التي أفرزتها آليات العولمة ،من بينها مراجعة و إصلاح نمط سير الاقتصاد الوطني على كل المستويات، و هو بإدخال أكثر مرونة و استجابة على القطاع العام للانتقال إلى القطاع الخاص و تشجيع المبادرة الفردية، و منح دور اكبر للقطاع الخاص و ذلك بتفعيل دور المبادرة الفردية و تنمية القدرات الخاصة و تشجيع المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القادرة على امتصاص البطالة ،و تحسين القدرة الشرائية للفرد و منه المساهمة في تنويع المداخل الاجتماعية.

و على هذا الأساس فإن تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية و تفعيل القطاع الخاص ،هي تعبير عن مرجعية ذات سلوك جديد للاندماج في مسارات العولمة بطرق مختلفة، فالأمر لا يتعلق ببناء تصور نموذج جديد بديل مغلق على نفسه، بقدر ما هو محاولة جادة بإعادة توجيه القدرات الاقتصادية الوطنية لتجذير الممارسات الاقتصادية المحلية و معالجة كبرى المعوقات التي تكبل سير التنمية، و ذلك لبناء اقتصاد قوي يقوم على مساهمة كل القدرات الوطنية بالاقتصاد الوطني وهذا لتفعيل دور و مكانة المؤسسة الاقتصادية خاصة الصغيرة و المتوسطة، في الظرف العالمي الاقتصادي الحالي يعد شرطاً أساسياً لمجابهة انعكاسات العولمة (1) . ذلك ان المؤسسة تعيش علاقة تأثر و تأثير في بيئة اقل ما يقال عنها أنها غير مستقرة ،حيث تحاول المؤسسات الصغيرة والمتوسط جاهدة لفهم مكوناتها و التكيف معها لضمان البقاء و الاستقرار، و السبيل الوحيد هو أن تكون لها القدرة على التنافس. و للحصول على هذه الميزة التنافسية، أخذت المؤسسة الحديثة التخلي عن أنماطها الإدارية التقليدية و تعويضها بالمبادئ العصرية و المناهج و الأساليب الحديثة، التي تعتمد اعتماداً كلياً و مباشراً على تكنولوجيا المعلومات واليات الرقمنة و الاتصالات المتطورة والذكاء الاقتصادي.

فبلدان العالم العربي مثلها مثل سائر بلدان العالم، لم تستثني من الأخذ بهذه الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية و ذلك باتجاه نحو تحرير المبادرات الفردية و فتح المجال للقطاع الخاص و للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة للعب دور المحرك للنشاط الاقتصادي في ظل قواعد اقتصاد السوق .
و هي تعتمد على :

- تحرير القطاع العام الاقتصادي
- تخلي الدولة عن النشاط الاقتصادي
- تحرير التجارة الخارجية
- تطبيق سياسات مالية تسمح باعتماد مبادرات لتشجيع الاستثمار.
- فتح المجال للرأس المال الخاص المحلي و الأجنبي .
- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار و توفير الدعم لتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية.

و نظرا لضعف مؤسسات القطاع العام على التأقلم مع المتغيرات الجديدة و صعوبة إعادة هيكلة معظم هذه المؤسسات لتواكب آليات العولمة و التفتح على القطاع الخاص ليحل محل هذه المؤسسات العاجزة. لان هذا القطاع الناشئ مازال يواجه العديد من المشكلات و العراقيل للقيام بدوره و تحمل مسؤولياته نتيجة العقلية الموروثة على النظام السابق، الذي كان يتميز بالبيروقراطية و الفكر المركزي و الاقتصاد الموجه ، مع وجود موروث من القوانين و التنظيمات التي كانت سببا في تعقيد عمل القطاع الخاص و عدم تمكنه من لعب دوره في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للاقتصاد الوطني .

إن هذه العوامل لم تساهم في تحرير مبادرات القطاع الخاص و تحرير المبادرات الفردية و تشجيع المقاولاتية و نشأة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و أن هذه العوامل جعلت من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و القطاع الخاص، ذي كفاءة ضعيفة مقابل المنافسة الشديدة التي تفرضها المؤسسات الأجنبية التي تتمتع بامتيازات خاصة .

و لقد أدركت معظم الدول سواء المتقدمة منها أو السائرة في طريق النمو على أهمية دور قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و منه القطاع الخاص بشكل عام في التنمية الاقتصادية، فبالرغم من الدور الذي يلعبه قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد إلا أن واقعه في معظم العالم النامي ، و خاصة في الدول العربية مازال محتشما ، كما أن مستقبل و آفاق تطور هذا القطاع لا يزال غامضا و غير واضح المعالم، بالرغم ما يقدم له من امتيازات و سياسات لم يشهدها اقتصاد العالم العربي من قبل .

فتشابه خصائص مختلف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمختلف خصائصها جعل من تطويرها يحتاج الى نظرة إستراتيجية خاصة تلم جميع الجوانب الهامة لهذا القطاع الهام .

و اليوم يطرح السؤال الاتي : ما دور القطاع الخاص العربي بمستواه الحالي ،في ظل الظروف و التحديات التي تفرضها العولمة، من لعب دوره كمحرك للتنمية وكداعم للصناعية الصغيرة والمتوسطة، لتكون هذه الأخيرة القاطرة التي تجر الاقتصاد الوطني نحو التقدم والرفاهية ،من خلق للثروة وتحقيق مناصب الشغل ،ومواكبة العصرنة والتطور؟

فقد سعينا من خلال هذا البحث للإجابة عن هذا التساؤل والتطرق للأهمية التي أصبحت تتصدرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الصناعية منها في اقتصاديات البلدان المتقدمة ومدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية والتطرق الى اهم المعوقات التي يعاني منها هذا القطاع،قطاع الصناعات الصغير والمتوسطة خاصة في دول العالم العربي والبحث عن اليات الدعم والمرافقة لتطور هذا القطاع خاصة دور ومكانة القطاع الخاص في دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

1- ضعف تكوين القطاع الخاص في الدول العربية .

يرجع ضعف القطاع الخاص في الاقتصاديات الناشئة للدول العربية ،الى تفكك البنية التحتية و عدم وجود روابط تعاقدية صناعية و إنتاجية بين مؤسسات القطاع الخاص و التي تدفع بدورها إلى تطور و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية في هذا المجال فإن الملاحظة في هذا السياق تشير الى انقسام القطاع الخاص الى أجزاء منفصلة بعضها عن بعض و غير متكافئة الفرص في الربح و التحصيل . و انطلاقا من أن القطاع الخاص هو المحرك الأساسي و معول التنمية الاقتصادية ، و مقارنة بالعالم المتقدم، نجد أنه يمتاز في الدول العربية بالعناصر التالية(2) :

- قطاع خاص ضعيف و غير متكامل ولا يحب المخاطرة.
- غياب الحواجز الداعية إلى العمل خارج قطاعات النشاط للقطاع العام .
- ضعف المهارات و نقص الإطارات ذات الكفاءة المسيرة .
- رأس مال بشري غير متطور.
- ضعف مناخ الاستثمار وكثرة المعوقات الإدارية التي تواجه نمو القطاع الخاص.
- نقص في كفاءة الاجراء الادارية والمؤسسية المصاحبة للنشاط الاقتصادي والاستثمار.
- وجود قيود واسعة في معظم الدول على التملك وعلى دخول القطاع الخاص الى الاستثمار في نشاطات معينة.

- عدم توافر العمالة الماهرة والمؤهلة والبنية التحتية في بعض الدول العربية.
- عدم وجود الاستقرار السياسي في بعض الدول العربية.
- النقص في الشفافية المرتبطة بالاحكام والقوانين والاجراءات لدى عدد من الدول العربية مما يؤدي الى انعدام الثقة في القطاع الخاص.
- ارتفاع تكاليف الانتاج بسبب انخفاض المستوى التكنولوجي المستخدم.

• البيئة الصناعية في الدول العربية .

في الحقيقة أن البيئة الصناعية في الدول العربية ليست قادرة على تملك و توطين معظم أساليب و تقنيات الإنتاج الصناعي الحديث في السلع و الخدمات بحيث ما تزال بيئة ساكنة و تقليدية تأثرت بأساليب و سياسات الاقتصاد الموجه . و بالتالي فإن تطوير و تعزيز القدرات الذاتية الفردية في تملك الأساليب الحديثة الخاصة بالإنتاج و الصناعات التكاملية فيما بين هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ما يزال بطيئاً و تابعا للتطورات الخارجية دون ان تساهم في ذلك الشركات و المؤسسات الاقتصادية للبلدان العربية و هذا ما يعزز الفارق الكبير بينها و بين المؤسسات في العالم المتطور .

كما هو الحال بالنسبة لمؤسسات القطاع العام / الخاص في العالم العربي التي ما تزال تصارع البيروقراطية و الركود الاقتصادي و إعادة هيكلة اقتصاديات تلك البلدان .

و يفسر هذا الوضع ،عدم تطور بيئة صناعية متكاملة من التكنولوجيات الحديثة و التي لها دور مركزي في النشاط الاقتصادي و خلق الثروة و تنويع الاقتصاد.

فالحقيقة أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ليست مترابطة و تعمل ضمن نسيج صناعي فاعل و متطور و يتجاوب مع متطلبات العصر و تطورات التقنية و التكنولوجية السريعة و بالتالي تسمح لها بالتنافس و القدرة على الصمود في الأسواق بكفاءة عالية .

فهذه البيئة للقطاع الخاص ليست قادرة على إطلاق القدرات الإنتاجية الكافية لاستغلالها الاستغلال الأمثل، فالجزء الهام من القطاع الخاص بمعظم البلدان العربية و الذي يحوز على إمكانيات تمويلية هائلة يميل للاستثمار في القطاعات غير انتاجية (صناعية) كالمجمعات التجارية و الخدمية و السياحية ، و الاستيراد و التصدير و التوزيع ... الخ و هو في نفس الوقت يتمتع بسهولة على تسهيلات من البنوك لتمويل هذه النشاطات غير المنتجة و هو التناقض التي تعيشه الدول العربية بصفة خاصة .

والواقع المعاش اليوم بالنسبة للبلدان العربية خاصة والنامية عامة يتميز بهشاشة اقتصادياتها وافتقارها للموارد المالية الازمة البشرية والمالية منها خاصة المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة التي تسمح لها بالمنافسة في ظل شدة المنافسة العالمية وتسارع وتيرة التقدم التكنولوجي واليات العولمة.

وهو الحال بالنسبة الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية فهي تحتوي على مجموعة من الوظائف كلها تخضع لقيود الواقع والمحيط المتغير فالوظائف الاقتصادية ليست الوحيدة التي تتاثر بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانما هناك ابعاد اخرى للعولمة قد تؤثر على سلوكياتها.⁵

- **سلطة السوق** باعتباره الآلية الاساسية للتسيير الفعال والتخصص الامثل للموارد المتاحة المحلية والعالمية.
- **سلطة المؤسسة** باعتبارها التنظيم المسؤول عن التحكم في الانتاج وبالتالي الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.
- **سلطة رأس المال** باعتباره المحرك والعصب الاساسي للثروة وتعظيم الارباح.

لذا كان لزاما على حكومات هذه البلدان وخاصة العربية منها بتوفير الدعم اللازم عن طريق انشاء المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة باليات مالية ولوجيستية من اجل مرافقتها وتاهيلها لتصبح مصدر لخلق الثروة والتنمية الاقتصادية والمساهمة في خلق فرص العمل.

2- اهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات بعض الدول المتطورة سنة 2002.

النسبة المئوية للناتج الداخلي الخام	النسبة المئوية في التشغيل	النسبة المئوية للصناعات الصغيرة والمتوسطة	البلد
48.0	53.7	99.7	الولايات المتحدة الأمريكية
57.2	66.0	99.8	كندا
28	45	96.1	استراليا
57.0	73.8	99.5	اليابان
30.2	67.2	99.7	بريطانيا
40.5	49.1	99.6	ايطاليا
61.8	69.0	99.8	فرنسا
34.9	65.7	99.7	المانيا

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير من سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر / دورة يونيو 2002 ص 110.

يظهر من خلال هذا الجدول الاهمية التي تساهم بها الصناعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات هذه البلدان ، والنسبة المهمة في استقطاب الايدي العاملة وكذا الناتج الداخلي الخام.

3- الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصناعية الصغيرة ولمتوسطة:

- 1- قدرة هذه المؤسسات على الاستفادة من المواد الخام ومنتجات الصناعات الأخرى لإنتاج سلع تامة الصنع.
- 2- قدرة هذه المؤسسات في التخصص في مجال إنتاج الصناعات الحرفية، والغذائية والاستهلاكية الصغيرة والصناعات بصفة عامة.
- 3- تتسم هذه المؤسسات بسهولة التأسيس والانشاء نظرا لعدم حاجتها لراس مال كبير وكذلك قدرتها على الانتاج والعمل في مجالات التنمية الصناعية.
- 4- ان سرعة التطور التكنولوجي ادى الى زيادة معدل تغير التقنية الانتاجية المستخدمة في العديد من الصناعات وهو مل يدفع الى اقامة مصانع اقل تكلفة استثمارية.
- 5- تشكل هذه المؤسسات سلسلة من العمليات الإنتاجية المتكاملة بحيث اصبحت طريقة الانتاج على دفعات لمواجهة الطلبات من السلع والخدمات ساهم في انتشار هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اكثر مما يجعل هذه المؤسسات اكثر قدرة على الاستجابة السريعة لمتطلبات المستهلكين سواء الأشخاص او الصناعيين.

4- دور القطاع الخاص في دعم المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة :

يقوم التأكيد على دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها النمط الاكثر فعالية في تحريك الصناعات والايدي العاملة الماهرة باتجاه عملية التصنيع والانتاج وهو ما بحرك التنمية الاقتصادية بصفة عامة.

- تعظيم فرص العمل والنتائج الاجمالي فهي تقوم بدور ايجابي في توفير فرص العمل والمساهمة في الناتج الداخلي الخام.
- توفير هيكل صناعي بحيث تضيف الصناعات الصغيرة والمتوسطة قدرا كبيرا من المرونة والتنوع الى الهيكل الصناعي الموجود وذلك بسرعة دخولها في مجالات ونشاطات صناعية تتميز بها عن الصناعات الكبيرة الحجم.مثل صناعة السيارات.
- تتميز كذلك بالقدرة على التكيف والمرونة بحيث يمكنها ان تعدل من برامج انتاجها لمواجهة التحديات واحتياجات الاسواق الداخلية والخارجية.
- تمتاز بالتخصص خاصة التخصص يتم التحكم بها بشكل افضل بالنسبة للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

- **التجديد** و مرونة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التكيف مع المستجدات ورغبات المستهلكين وتحركات المنافسين.
- تقديم الخدمات **التكميلية والتدعيمية** للصناعات الكبرى.
- **توزيع** الصناعات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الجهوية
- تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة بانتشارها **جغرافيا واقليميا** مقارنة بالصناعات الكبيرة التي تتمركز في المدن الكبرى والمناطق الصناعية.
- فهي تعمل على تحقيق التوازن في توزيع الصناعات اقليميا والحد من الهجرة الريفية نحو المدن.
- تعمل على **تكوين الكوادر الفنية** والادارية تكوين الراسمال البشري.

5- الصعوبات والمعوقات التي تواجه المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة:

تواجه المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة بعض المشاكل والصعوبات التي تحد من قدرتها على العمل ومساهمتها في عجلة التنمية الاقتصادية.

1- صعوبات تمويلية :

- تعتمد هذه المؤسسات في اغلب الاحيان على التمويل الذاتي وبالتالي فهي تعمل في حدود الامكانيات المالية المحدودة المتاحة لها.
- كون القوانين الاساسية لهذه المؤسسات في غالب الأحيان فردية فانه يصعب عليها زيادة راسمالها عن طريق طرح اسهم في البورصات.
- تواجه هذه المؤسسات صعوبات تمويلية من طرف البنوك التجارية في منح القروض قصيرة او طويلة الاجل.

2- صعوبات ادارية:

- البيروقراطية الادارية التي تكبح عمل هذه المؤسسات.
- الفساد الاداري
- الرشوة

3- صعوبات تسويقية :

- أ- عدم وجود منافذ تسويقية منتظمة لتعريف المستهلك المحلي والخارجي بمنتجات وخدمات هذه المؤسسات.
- ب- نقص المعلومات والاحصاءات لدى هذه المؤسسات خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات المنافسة وشروط مواصفات السلع المنتجة.

4- صعوبات فنية :

تعتمد هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على قدرات وخبرات اصحابها كما انها عادة ما تستخدم اجهزة ومعدات تجاوزها الزمن او اقل تطورا من نظيراتها التي لا تسمح لهل بمنافسة السلع ذات الجودة و الكفاءة العالية.

5- الافاق المستقبلية لتطوير دور القطاع الخاص لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

نظرا للأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية وما تتمتع به من مزايا اجتماعية واقتصادية في الإنتاج والخدمات والتي أصبح وجودها حتمية ضرورية لتكامل الصناعات المحلية وعليه وجب على الهيئات الرسمية العمل على توفر المناخ المناسب لعمل هذه المؤسسات لزيادة دورها في عملية التنمية الاقتصادية. ومنه يجب :

- 1- إنشاء جهاز خاص لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
 - 2- الاسراع بتأسيس او ايجاد نظام تمويل متكامل لمساعدة ودعم هذه المؤسسات ويعتبر هذا العنصر من بين المبادئ الاساسية لإنجاح عمل هذه المؤسسات.
 - 3- العمل على إزاحة العراقيل خاصة في إطار المعاهدات بين الدول العربية وكذلك الاستفادة من منظمات التعاون العربي في اطار هذه المعاهدات.
 - 4- توفير قاعدة بيانات لتستفيد منها هذه المؤسسات لتوسيع اعمالها والاستفادة من خبرات بعضها البعض ولتطور اعمالها في مجالات التسويق والايدي العاملة والادارة.
 - 5- الاهتمام بتطوير عملية تسويق المنتجات وتطوير الكفاءة الانتاجية لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل تحقيق اهدافها وذلك عن طريق :
- تطوير البرامج الفنية والعملية لهذه المؤسسات عن طريق الاستعانة بخبراء ومراكز تدريب الفنيين والخبراء.
 - تأسيس شركات مختصة في مجال التسويق والاستشارة ودراسة السوق والنقل وتوفير المعلومات المالية والتسويقية في وقتها.
 - العمل على تطبيق معايير الجودة العالمية وزيادة كفاءة المنافسة الاقتصادية للتحكم في الأسواق المحلية والخارجية.
 - زيادة الاهتمام بتطوير المناطق الصناعية لتقريب هذه المؤسسات العملية والاقتصادية.
 - حل مشاكل العقار الصناعي.

6- رفع الحواجز عن القطاع الخاص لدعم ترقية المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة .

يشار إلى تنمية القطاع الخاص بشكل عام بأنه " رفع الحواجز و خلق القدرة لبناء نظام أعمال موجه إلى السوق يعمل بصورة فعالة و يحقق نموا اقتصاديا " .

و هو يعتمد على :

- تسهيل المشاركة المباشرة للقطاع الخاص في قطاعات غير تقليدية .
- تعزيز المؤسسات و تطوير أطر تنظيمية تدعم التنمية المحلية للقطاع الخاص.
- إصلاح بنية الأعمال و السياق القانوني الذي تواجهه الشركات بما فيها المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة .
- تعزيز إمكانية استفادة الشركات من التمويل و خاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

مشكل تمويل القطاع الخاص في الدول العربية:

في الوقت الراهن لا يمكن الحديث عن القطاع الخاص في الدول العربية بمعزل عن البيئة العامة التي يعمل بها هذا القطاع وخاصة في غياب رؤية إستراتيجية لما يجب القيام به في ظل التطورات والتحديات التي تفرضها العولمة. وهذا من أجل كبح وازالة العراقيل التي تمنع تطور القطاع الخاص وزيادة دوره ومستوى ادائه في تحقيق التنمية الصناعية والاقتصادية.

ومنه يجب :

- وضع برامج تمويلية خاصة لدعم المؤسسات او المشروعات الصغيرة والمتوسطة لما ذلك من مساهمة في حل المشاكل والقضاء على البطالة
- انشاء مصارف بنوك متخصصة للتنمية الصناعية والاستثمار طويلة الاجل
- دعم خطط تنمية الموارد البشرية والكوادر والكفاءة لتسيير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.
- دعم القطاع الخاص لإنشاء مشاريع تنموية تكاملية وتشابكية قطاعية عربية.
- إنشاء ودعم حاضنات الأعمال المتخصصة التي تكون رافدا لدعم المقاول الصغير.
- تشجيع الاستثمار في في الحرف الصغيرة والصناعات التقليدية
- وضع أجهزة للتنسيق بين المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة
- تحسين التحفيزات الجارية في المجال الجبائي.
- ترقية سياسة تحفيزية باتجاه المقاولات لفائدة الشباب.
- تنمية روح المقاوله وتشجيع المبادرات الفردية.
- ترقية التكوين الموجه الى تشجيع المقاولاتية.

- حث الشباب على الاندماج في الحياة الاقتصادية عن طريق دعم المقاولاتية لديهم للمساهمة في توفير اليد العاملة
- تعزيز وتطوير منشآت القطاع الخاص ومنها الصغيرة والمتوسطة لاستحداث عمالة منتجة تساهم في تحقيق تنمية صناعية متطورة.

حالة الجزائر

على غرار باقي الدول ومن اجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال تنويع القاعدة الإنتاجية والصناعية للاقتصاد الوطني الذي هيمن عليه قطاع المحروقات كمعظم دول العالم العربي، فقد اولت الجزائر وباقي دول العالم العربي في السنوات الاخيرة اهتماما بالغاً بموضوع دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومنه القطاع الخاص ليكون بديلاً عن دور الدولة في مجال التنمية الاقتصادية التي هيمنت على النشاط الاقتصادي لوقت طويل ومن هذا المنطلق جاءت هذه المداخلة لتسلط الضوء على اهم اليات دعم انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسط بالجزائر.

عملت الجزائر على توفير المناخ المناسب للمستثمرين الخواص خاصة منهم أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل إدماجهم في النشاط الاقتصادي ومنه المساهمة في دفع بالصناعات الصغيرة والمتوسطة الى التطور والازدهار وبذلك تطوير الدعم للقطاع الخاص : نذكر :

1- أهم اليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM
- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC
- الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار ANDI
- الوكالة الوطنية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة AND-PME
- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR
- صندوق ضمان قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI-PME
- حاضنات الاعمال ومراكز التسهيل.

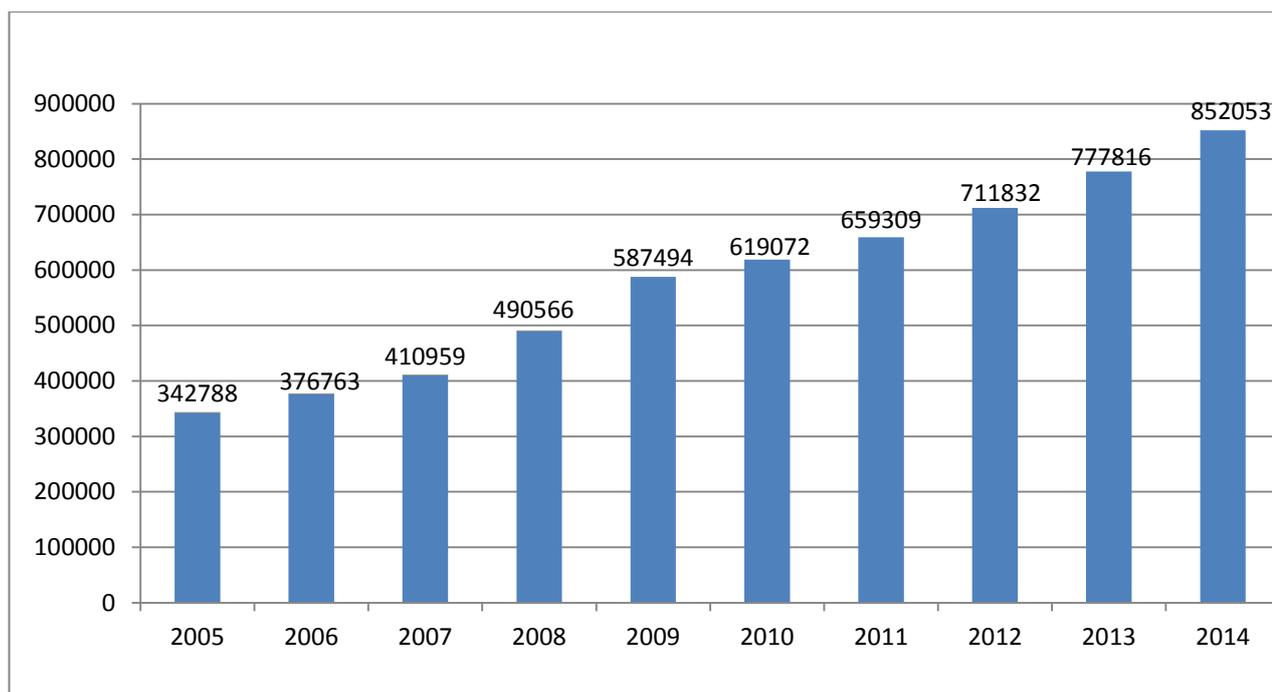
2- أرقام حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2014/2005 .

- 97 بالمائة من نسيج المؤسسات الجزائرية
 - 52 بالمائة من مجموع الانتاج للقطاع الخاص خارج المحروقات
 - 84 بالمائة من القطاع الخاص في PIB خارج المحروقات
 - 9 بالمائة من معدل النمو العام السنوي
 - 40000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تنشأ سنويا
 - 852053 مؤسسة صغيرة ومتوسطة نهاية 2014
 - 2.157.232 منصب عمل انشأ نهاية 2014
 - 20 بالمائة من اليد العاملة النشطة المشغلة نهاية 2014
 - 21 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة لكل 1000/مواطن
{ المعدل العالمي 1000/60 مواطن }
- والاحتاج المتوقع يفوق مليونين مؤسسة صغيرة ومتوسطة لكل القطر الوطني.

3- تحليل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بداية من سنة 2000 لوحظ ان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو في تزايد مستمر ووصل حد تضاعف العدد. وفي نهاية 2014 عرف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا ملحوظا وسجل عدد **852053** مؤسسة مع العلم انه في بداية 2005 كان العدد يتراوح في حدود 342708 مؤسسة .

(تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر: 2014/2005)



المصدر : وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة- سنة - 2014

4- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل:

النسبة	2012	2011	2010	2009	2008	طبيعة المؤسسة	
58.95	1089647	1017374	958515	908046	841060	الاجراء	المؤسسات الخاصة
38.49	711275	658737	618515	586903	392013	ارباب المؤسسات	
2.56	47375	48086	48656	51635	52786	مؤسسات عمومية	
100	1848117	1724197	1625686	1546584	1285859	المجموع	

المصدر : وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ، نشرية الاحصاءات لسنوات 2008-2012.

يمكن اعتبار ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممتلئة في القطاع الخاص تساهم بنسبة هامة جدا في توفير مناصب الشغل ب 87 بالمائة مقارنة بالقطاع العام.ومنه تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على البطالة.

5- قسط المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة من حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

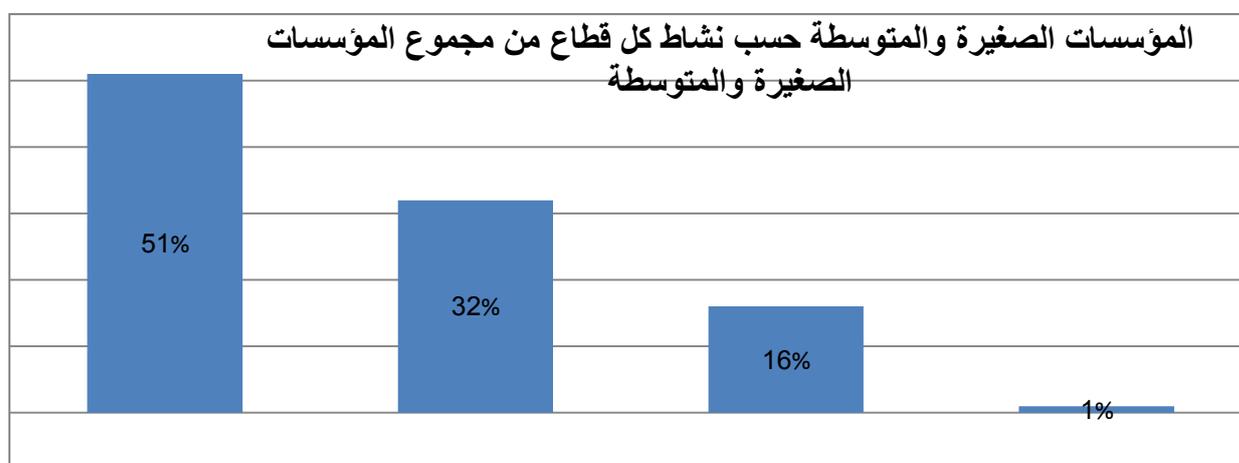
المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة بلغ عددها 78108 وحدة خلال 2014 مقابل 73037 وحدة خلال سنة 2013 بما يعني نمو قدره 6.94 بالمائة وهي تمثل 16 بالمائة من مجموع كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

6- توزيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة حسب كل قطاع :

- الصناعات الغذائية: 23075 وحدة صناعية 29.94 بالمائة من مجموع م ص م
- صناعة الخشب والورق بلغ عدد الوحدات 16594 أي 21.24 بالمائة من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- صناعة الحديدي والصلب 11985 مؤسسة مايعادل 15.34 بالمائة من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- خدمات البناء 10336 مؤسسة ما يعادل 13.39 بالمائة من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

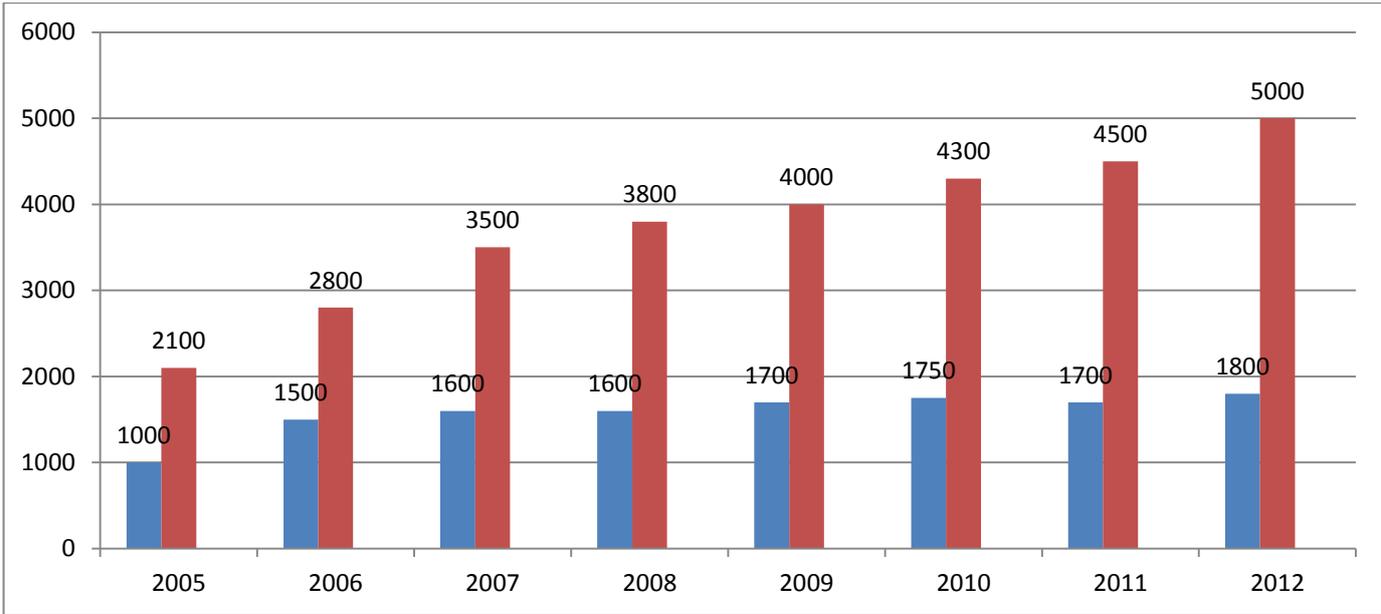
7- هيكلية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص حسب قطاع النشاط :

- المؤسسات الصغيرو والمتوسطة الخاصة متمركزة اساسا على مستوى :
- الخدمات بنسبة 51 بالمائة من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- قطاع البناء بنسبة 32 بالمائة من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الصناعة الغذائية بنسبة 16 بالمائة من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- للفلاحة 1 بالمائة. من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.



المصدر : ترجمة النسب المدونة في اعلى الجدول.

8- قسط القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام: 2008- 2012



- اللون الاحمر هو مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام 2012 (5000)M.
- اللون الازرق هو مساهمة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام 2012. (1800)M.

9- المعوقات التي تعرقل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر : هناك نوعين :

- معوقات داخلية مرتبطة بطبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسط
- معوقات مرتبطة بالمحيط

المعوقات الداخلية المرتبطة بطبيعة المؤسسة :

- غياب ثقافة المقاولاتية في المجتمع الجزائري والعوامل الاساسية لانشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ضعف الموارد المرتبطة بتسيير النوعية والادارة وتسيير الموارد البشرية.
- ضعف الموارد المرتبط بتمويل العملية الانتاجية.

المعوقات المرتبطة بتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

- معوقات متعلقة بالمحيط
- معوقات مرتبطة بنقص العقار الصناعي
- معوقات مرتبطة بسوق العمل
- معوقات مرتبطة باليد العاملة المؤهلة.

معوقات مالية :

- معوقات ادارية
- معوقات مرتبطة بالنشاطات غير الرسمية
- معوقات مرتبطة بالمنافسة غير الشريفة. غير العادلة

10- اهم الإجراءات لتحسين عمل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

تحسين مناخ الأعمال:

- انشاء المؤسسات في 5ايام بدل 22 يوم ربح الوقت والإجراءات
- اعفاء المؤسسات من الحصول على راس مال معتبر لخلق المؤسسة
- تحسين الاجراءت الإدارية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- اعداد برنامج خاص لتحسين مستوى التسيير والجودة
- تسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات خاصة ترقية الاستثمارات.

11- توصيات من اجل ترقية عمل ودور القطاع الخاص لدعم المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة:

✓ ترقية المناولة والشراكة:

ان المناولة الصناعية تعتبر من اهم الوسائل لتنمية قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة والاداة المفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات وهو يجب القيام بعمل تحسيبي للاندماج في عمل المناولة والشراكة وتشجيع الشراكة بين القطاع العام والخاص.

✓ تطوير المنظومة المعلوماتية الاقتصادية والاجتماعية:

ان من بين العوامل المساعدة على تنظيم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو بناء نظام معلوماتي اقتصادي واحصائي قوي وفعال يمكن هذه المؤسسات من استغلاله وسد الفراغ الحاصل في البحث عن المعلومات والاحصائيات الصحيحة لعمل هذه المؤسسات الصناعية.

✓ تاهيل المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة:

وهو يهدف الى تحسن القدرة التنافسية للمؤسسة وترقية اليد العاملة والكفاءة المهنية لتحسين وضعيتها وتطوير مناهج عملها وتحكمها في التكنولوجيا والمعرفة المتعلقة بالصناعة والانتاج وخاصة في مجال الابتكارات والتحديث.

✓ ترقية عمل الحاضنات :

وهي تقنية جديدة لدعم وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة التأسيس والانطلاق والتشغيل وتسمى حاضنة الاعمال.وتقدم هذه المؤسسة خدمات للأفراد الذين يملكون مواهب وابداعات والذين يرغبون في انشاء مؤسساتهم المصغرة وهذا لتخفيف اعباء الانطلاق.

✓ تخفيف الإجراءات الادارية:

ضرورة وجود اطار تشريعي مرن خاص بالمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة لتسهيل تاسيسها مما يدفع بالمؤسسات الخفية التي تنشط في القطاع غير الرسمي للاندماج في القطاع الرسمي.

خاتمة

يشكل موضوع سياسات دعم المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة من اهم الانشغالات الحالية التي يعكف عليها خبراء واقتصاديين لتقديم الحلول للحكومات والقطاع الخاص للنهوض بالعمل المقاوالاتي.

ويشكل هذا الموضوع بالنسبة للسياسيين وحكومات الدول العربية خاصة فرصة سانحة من اجل تعزيز الجهود المبذولة من اجل تنمية القطاع الخاص ومنح الفاعلين الاقتصاديين الجدد وعلى الخصوص الشباب دورا هاما في ترقية وانشاء المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة التي تواكب التحول الاقتصادي الذي يعرفه العالم المتطور اليوم.

فاليم تواجه اقتصاديات الدول النامية والعالم العربي خاصة مجموعة من التحولات والتحديات المحلية والدولية على مختلف القطاعات الاقتصادية والتي تفرض بدورها على الدول اتباع اليات جديدة ترتكز على نموذج اقتصاد السوق الذي يركز بدوره على اسس جديدة لخلق القيمة المضافة والثروة وهذا يترجم باعطاء دور كبير للقطاع الخاص وتحدي جديد وهو المنافسة في ظل تشجيع المبادرة الفردية وروح المقاوالاتية ومن هنا اصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اداة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل عام.

وهو ما يدفع الى التفكير الجدي في السياسات والاساليب التي يجب ان تتبعها بلدان العالم العربي لتاهيل مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة امرا في غاية الاهمية وذلك من اجل تحسين والرفع من تنافسية هذا القطاع وكذا توفير كل ما من شأنه ان يوسع قاعدتها الصناعية.

ان الحاجة الى الصناعات الصغيرة والمتوسطة اصبحت تمثل ضرورة حتمية للدول النامية لعدة عوامل واعتبارات منها عجز الزراعة التي لا تزال تمثل النشاط الاقتصادي الاساسي في هذه الدول عن توفير المستوى المعيشي المناسب لشعبها. كذلك المستوى المنخفض لراس المال للمؤسسات الصناعية يعد امرا ذا اهمية بالغة خاصة بالنسبة للبلدان التي تعاني من نقص في الموارد المالية الاستثمارية. كذلك تمتاز المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة نسبة عالية من العمل بالنسبة لراس المال حيث تستخدم كثافة عمل عالية وتقنيات تكنولوجية متطورة الامر الذي يؤهل لتحل مشاكل التنمية الصناعية والاقتصادية.

ومن اهم المقترحات التي يمكن استغلالها من خلال هذا البحث هي انه لا يمكن قيام وتنفيذ الصناعات الصغيرة والمتوسطة الا من خلال وضع حزمة من القوانين والإجراءات التي تهدف الى تنظيم هذه الصناعات وتطويرها من خلال تمويل المستثمرين وتاهيل وتدريب العاملين والاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية المترتبة على استيراد المواد الاولية للتصنيع.

الا ان الآليات المؤسساتية لم ترقى الى المستوى المطلوب وهو ما تشتكي منه العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الصناعية منها لما تلاقيه من بيروقراطية وادوات وقوانين لا تخدم أهدافها ومصالحها وهو ما يعبر عنه جميع الصناعيين في البلدان العربية اذ مازالت العديد من المؤسسات الصناعية صغيرة ومتوسطة منها تعاني من العقبات التي تحد من انشائها وانتشارها بالشكل الذي يطمح اليه المقاولون الصغار.

المراجع :

- 1- سليمان ناصر، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، المعوقات والحلول. الملتقى الدولي الاول /جامعة الجزائر 29/28 اكتوبر 2014.
- 2- نبيل جواد ،ادارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،الجزائرية للكتاب 2006،الجزائر ص 83/85.
- 3- السيد فتحي عبده ، الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة ،2005، القاهرة ص 65/73.
- 4- Capital social ,coopération et émergence des réseaux d'entreprise en Algérie .
- الملتقى الوطني الثاني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر /جامعة الجزائر. 18 افريل 2015.
- 5- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية -: www.ugp-pme.org.dz
- 6- يحي دريس، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصاد العالمي، حالة الجزائر-رسالة دكتوراه – السنة الجامعية ،2014 ص.76/75.
- 7- مدني بن بلغيث- محمد الطيب دويس ،دور واهمية المراكز التقنية الصناعية في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،مجلة الباحث ،العدد العاشر،الجزائر ،2012،
- 8- جلال عبدالقادر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة ودعم سياسات التشغيل بالبلدان العربية، رسالة دكتوراه – (جامعة الجزائر) ،2014.
- 9- غزيباون علي، اساليب تنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحديات الاقتصادية العالمية - رسالة دكتوراه (جامعة الجزائر) ،2014.
- 10- حميدي يوسف- دجيدر حسن ،عناصر فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- الملتقى الوطني الثاني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة /جامعةالجزائر 14 افريل 2015.
- 11- عفيف علاء الدين الرئيس، من الهيمنة الى المنافسة :القطاع العام والخاص في العراق www.afifallaedin/alabwab.org. 2015.